

فكرى أباطة

(١٨٩٣ - ١٩٧٩)

صاحب المقال الجرىء والاستجواب الصعب

حياة المرء لا تقاس بما عاشه من فترة زمنية فقد تمتد حياته سنين ويموت دون أن يخلف شيئاً يذكر به أو يذكر له، ولكن حياة الرجال توزن وتقدر بالمواقف كلما اقتضى المقام وقفات الرجال لذلك فإن فكرى أباطة حياته لها تاريخ وسجل تاريخه حافل بعطر وشذى وصفحات كلامه مليئة بالمواقف. دافع عن كرامة الوطن وحقه فى الاستقلال حيث اعتنق منذ صباه مبادئ الحزب الوطنى وتمثل الموقف المبدئى لمصطفى كامل ومحمد فريد فامتلاً قلبه بفيض الإيمان وعقله بكرامة مصر فظل يعلى النداء أنه لا مهادنة مع الاحتلال ولا مفاوضه معه إلا بعد الجلاء عن مصر ورفض أى منصب وزارى أو كرسي يبعده عن أهدافه. كان تقيباً للصحفيين وكان من المحامين الذين إذا ترافعوا اهتزت لهم أعمدة المنابر كما كان نائباً حارب بقلمه ولسانه وحافظ على شرف الكلمة وقداصة الأمانة التى كان يحملها فى برلمان أمته التى حملته إليه دائماً.

ولد كاتبنا الكبير محمد فكرى حسين أباطة فى كفر أبو شحاتة بالشرقية حوالى سنة ١٨٩٣ وكان والده يعيش فى منيا القمح ثم دخل فكرى أباطة كُتَّاب الشيخ جاد فى منيا القمح وحينما انتقلت الأسرة إلى حى شبرا بالقاهرة أدخله والده الأزهر ثم التحق مع إخوته بمدرسة النحاسين المواجهة للكُتَّاب وخلع الجلابية ولبس البدلة عندما التحق بمدرسة عابدين الابتدائية وانتقل حينما انتقلت الأسرة إلى مصر القديمة لمدرسة الجيزة الابتدائية وحصل على الشهادة الابتدائية فى يونيو ١٩٠٩ ثم التحق بالمدرسة السعيدية الثانوية فى أكتوبر ١٩٠٩، وكان زميله فى تلك المدرسة الصحفى النابه فيما بعد الأستاذ محمد التابعى وحصل على شهادة الكفاءة فى يونيو ١٩١١ وشهادة البكالوريا فى يونيو ١٩١٣ وكان يسكن فى مصر القديمة وكانت مواهبه قد تفتحت فى جميع الأنشطة آنذاك فى الخطابة والتمثيل والفريق الأول لكرة القدم وفى أكتوبر ١٩١٣ التحق بمدرسة الحقوق وتخرج فيها عام ١٩١٧م ثم عمل محامياً تحت التمرين فى مكتب محمد زكى على أحد أقطاب الحزب الوطنى وفكرى أباطة بدوره أحد شباب الحزب الوطنى وقد قام فى الناس خطيباً حيث ألقى نشيداً للثورة وألقاه فى الكنيسة ضد الإنجليز والحكومة وضد البذخ والثراء الفاحش فقد كان سبباً رئيسياً فى ثورة أسيوط، وكذلك شارك فكرى أباطة مصطفى كامل ومحمد فريد فى ثورة ١٩١٩ تحت قيادة سعد زغلول.

فكرى أباطة فى الصحافة

كانت بدايات كتاباته فى جريدة المؤيد التى أصدرها الشيخ على يوسف وكان يوقع مقالاته باسم «عابر سبيل»، ثم بدأ يكتب فى الأهرام عام ١٩١٩م وعلى الرغم من أنه بدأ الكتابة فى المصور منذ أكتوبر ١٩٢٤ تاريخ صدور المصور إلا أنه ظل يكتب فى الأهرام أيضاً والتزم فى كتاباته بالخط الوطنى القومى، العداء للاحتلال والحيدة بين الأحزاب والشخصيات السياسية والعلاقات الطيبة مع الساسة وكان أسلوبه قريباً للقارئ العادى واشتهر بالخطابات المفتوحة وبكلمة الحق وبالجاسوسة الحسناء مع الصراحة والموضوعية فى تقدير الأمور. كان فكرى أباطة نقيباً للصحفيين عارض معاهدة ١٩٣٦ وعارض قوانين مصادرة الصحف وحبس الصحفيين احتياطياً، وهاجم قانون تحريم الاجتماعات والمظاهرات ونادى بالحياد. وفى عام ١٩٤٥ كان مستشاراً صحفياً لوفد مصر عند تأسيس الأمم المتحدة وبعث برسائل صحفية نشرت فى المصور والأهرام والمصرى.

عمل عشر سنوات فى المصور قبل اختياره رئيساً للتحريير عام ١٩٣٤ واستمرت رحلته مع المصور قرابة ٥٥ عام منذ ١٩٢٤ حتى رحيله فى عام ١٩٧٩. كتب فكرى أباطة فى مختلف ألوان التعبير الصحفى وتنوعت كتاباته بين السياسية والحزبية والفن والنقد والاقتصاد والأدب والسلوكيات، وله كتاب شهير تُرجم إلى عدة لغات بعنوان «الضحك الباكى» ظل يكتب حتى آخر أنفاسه فكان آخر مقال كتبه هو «الحب.. نعم الحب» حيث كان يتحدث عن التضامن العربى ونبذ الفرقة ونشره المصور. رحل الكاتب والصحفى الكبير والبرلمانى البارز عن حياتنا فى ١٤ فبراير ١٩٧٩ تاركاً ذكرى جميلة بعد ما قدم خدمات جليلة للمجتمع وللوطن وقد خرجت جموع الشعب لتشيع جنازته بمختلف فئاته وطبقاته.

فكرى أباطة فى البرلمان

كان فكرى أباطة أحد نجوم البرلمان المصرى. كان خطيباً رائعاً ومحدثاً ممتازاً ومقاطعاً ذكياً. ومعارضاً خفيف الدم. سهامه كانت تجرح الحكام ولا تسيل دماءهم وكلماته تصيب كأنها طلقات الرصاص ولكنها لا تقتلهم.

كان يستطيع بسخريته الضاحكة أن يحول جو الجلسة القاتم إلى جو مرح وكان يستطيع أن ينتزع التصفيق من الذين يهاجمهم فقد كانوا يعلمون أنه رجل مؤمن بما يقول لا يريد لنفسه منصباً ولا جاهاً ولا مالاً، وكان هذا سر قوته. لم يزد أعضاء حزبه عن ثلاثة أو أربعة ومع ذلك كان إذا تكلم أحسست أن وراءه أغلبية وشعرت أنه لا يتكلم بلسان النواب الأربعة وإنما بلسان مصر كلها، وقد رشح نفسه نائباً فى أول انتخابات برلمانية فى ١٩٢٤ على مبادئ

الحزب الوطنى واكتسحه مرشح سعد زغلول على الرغم أن الأسرة الأباضية كلها تكتلت لتأييد ولم يفضب فكرى أباظة على سعد زغلول لأنه أسقطه فى الانتخابات، فلم يشترك فى الحملة الطاغية التى شنها عليه الملك فؤاد وأنصاره بعد أن أسقطه الإنجليز من رئاسة الوزارة عقب مقتل السردار على العكس من من ذلك وقف فكرى أباظة مع خصمه سعد زغلول شز استعمار الإنجليز وضد طغيان الملك وطالب بالحرية والديمقراطية ولعب دوراً مهماً فى العمل على اختلاف الأحزاب لمقاومة الملك واستعادة الدستور وكان الزعيم سعد زغلول يستلطف فكرى أباظة ويعجب به فكان إذا أراد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى أن يطلب باسم الحزب طلباً من سعد زغلول زعيم الأغلبية أوفد إليه فكرى أباظة واثقاً أن سعد زغلول سيعطى فكرى أباظة أكثر مما سيعطى الحزب كله، وعندما بدأت الأحزاب المؤتلفة فى توزيع الدوائر بادر سعد زغلول بتخصيص دائرة لفكرى أباظة وطلب من أنصاره أن لا يتقدموا لمنافسته ونجح فكرى أباظة فى الانتخابات وكان أصغر النواب سنّاً وانتخب سعد زغلول رئيسه لمجلس النواب وجلس فكرى أباظة على يمينه باعتباره أصغر الأعضاء سنّاً والتقت الزعيم إلى فكرى أباظة وقال له اذهب إلى زعيمك حافظ بك رمضان واطلب منه أن يرشح نفسه سكرتيراً برلمانياً لكن حافظ بك رفض فرشح الزعيم سعد زغلول النائب الشاب فكرى أباظة سكرتيراً برلمانياً وكان فكرى أباظة يجد متعة فى معارضة زعيم الأمة وكان سعد زغلول يداعبه قائلاً: أنا أستاها ليا فكرى لولا أننى أدخلتك إلى المدرسة بطريقة استثنائية لما كنت هنا تعارضنى.

وكان سعد زغلول وهو وزيراً للمعارف قد أدخل فكرى أباظة المدرسة الابتدائية بصفة استثنائية وكان قد سقط فى الكشف الطبى فى النظر. وحدث فى ١٩٢٧ أن أقام الحزب الوطنى احتفالاً بذكرى مؤسسه الزعيم مصطفى كامل فوقف فكرى أباظة وهاجم سعد زغلول رئيس الوفد وهاجم البرلمان هجوماً عنيفاً وعندما دخل فكرى مجلس النواب فى اليوم التالى إذا بالنواب يهاجمونه ويطالبون المجلس بلوم فكرى الذى هاجم زملاءه وهاجم البرلمان الذى هو فيه وفوجئ فكرى أباظة بالزعيم سعد زغلول يقول بصوته الجهورى لا أسمع بهذا! مجلس النواب لا علاقة له بما يقال خارجه وإذا أصر أحد أن يعاتب فكرى أباظة على شىء كان خارج المجلس فليعاتبه خارج المجلس وأصر سعد زغلول على موقفه برغم ما فعله فكرى أباظة. وكان مخالفاً للائحة الداخلية ويستحق المؤاخذة.

وخجل فكرى من نفسه ووصف ما فعله سعد بأنه مجاملة قاسية وذهب إلى سعد فى مكتبه كرئيس المجلس وقال له بلباقته المشهورة «نحن الشباب الناشئين المغرورين ماذا نفعل إذا لم نرتفع على أكتاف العمالقة! إننا نحاول أن نختلس منكم شيئاً من المجد ليعرفنا الناس!

سيقولون فكرى أباطلة الصغير هاجم سعد زغلول الكبير فأستفيد أنا ولا يضيرك شىء فهل تبخل علىّ بهذا الشىء البسيط، وضحك سعد زغلول وقال لفكرى غلبتى!

قالوا عنه:

مصطفى أمين:

لقد رفض فكرى أباطلة أن يكون وزيراً ثلاث مرات ولو كان قد مات وفى يده سيف العز لما خرجت هذه الألوف تشييعه وفى يده قلم. الصحافة فروسية والصحفى الشريف يحمل قلمه كما يحمل الفارس سيفه وإذا سقط خصمه من فوق جواده توقف عن ضربه والإجهاز عليه. منازلة القوى الجبار وهو فوق الحصان فروسية صحفية وضرب الخصم بعد أن يقع من فوق الحصان هى ندالة صحفية ولقد كان فكرى أباطلة فارساً فى البرلمان كما كان فى الصحافة. يحطم السيوف ويشفق أن يحطم حاصليلها. حتى لو عرف أنهم يريدون الإجهاز عليه كان فكرى فارساً!

د. صوفى أبو طالب (رئيس مجلس الشعب):

قبل أن نبدأ جدول الأعمال يعز عليه أن أنعى إليكم بل وأنعى لمصر كلها علماً من أعلام الأمة العربية هو المرحوم فكرى أباطلة.. عرفتة هذه القاعة متاضلاً قوياً من أجل الدفاع عن القضايا المصرية للأمة العربية وتبنى قضايا الحرية والديمقراطية والدفاع عن المستضعفين فى أوطانهم فى سائر أنحاء العالم وقد تعددت أوجه إسهام المرحوم فكرى أباطلة فى الحياة العامة فكان صحفياً نابهاً ومحامياً لامعاً وبرلمانياً ممتازاً عرفتة النيابة فى عام ١٩٢٦ عن الحزب الوطنى. وعرفتة الصحافة بقلمه الصادق المعبر عن قضايا وطنه وشعبه وعرفتة الإذاعة بأحاديثه البليغة وعرفه مجلس النواب يشد انتباه الجميع ويستحوذ على اهتمامهم بالقضايا السياسية والاجتماعية التى يتناولها بالعرض والتحليل.. لقد كانت الكلمة هى سلاح فكرى أباطلة وهى وسيلته للتعبير عما يشغل بال وطنه من القضايا الفكرية والسياسية وبقي فكرى أباطلة يناضل الكلمة الشريفة والنقد البناء واللسان العف ولم يسقط القلم من يده إلا فى اليوم الذى لاقى فيه ربه راضياً مرضياً، فى مجلة المصور الصادرة صباح يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٩ مقال بقلم فكرى أباطلة ولم يكن رحمه الله يعرف أن هذا العدد سيصل إلى قرائه بعد أن يكون قد أصبح ذكرى فى ضمير شعبه وأمتة.

إبراهيم شكرى:

لقد فقدت مصر علماء من أعلامها لا فى الصحافة فقط وإنما فى الوطنية. كان فكرى أباطة رجلاً وطنياً ولم يحد يوماً عن خطه الوطنى منذ بداية حياته ولم يتأثر أبداً بأن يكون ضمن غالبية أو ضمن فئة يمكن أن تتنفذ بالحكم ولكنه كان يقول الكلمة الشريفة دائماً والكلمة الوطنية، وقد أرضاه الله سبحانه وتعالى فلم يمض إلا بعد أن رأى الحزب الوطنى الذى كان ينادى دائماً وقد أصبح حزباً للأغلبية.

سيد جلال:

كان فكرى أباطة رجلاً وطنياً لا يخشى إلا الله وكان يقول الحق دائماً ولا يخشى لومة لائم وقد حمل من المجلس وأخرج منه بالبوليس فى سبيل قول الحق، وقد كنت من الأشخاص الذين تتلمذوا وتعلموا من فكرى أباطة فى مجلس النواب.

داود بركات:

مقالات فكرى أباطة ضرب من الأدب والإنشاء سماه العرب طرفة وعرفه مولانا صاحب القاموس بالغريب والعجيب والمستحسن.

عبد العزيز البشرى:

لقد أصبح فكرى أباطة على شباب السن شيئاً مهماً فى مصر وبعبارة أوضح شيئاً لا يستغنى عنه الأدب ولا تستغنى عنه اللغة ولا تستغنى عنه السياسة أيضاً فكرى أباطة هو معنى من معانى الحركة فى عنصر من عناصر الحياة.

مضبطة مجلس النواب

الجلسة السابعة والخمسين بتاريخ ١٩٢٧/٥/١١

مناقشة استجواب مقدم إلى وزير الأوقاف عما نشرته إحدى الصحف من أن فضيلة شيخ الجامع الأزهر قد تسلم من أموال الأوقاف الخيرية نحو ٢٠٠٠ جنيه دون مبرر والتساؤل عن أوجه صرف تلك المبالغ وهل من اختصاصه هذا الصرف؟

محمد فكرى إباضة أفندى:

يا حضرات النواب:

فى هذا المكان المقدس، مكان العدل والإنصاف، يجب أن تكون الأصوات التى ترتفع من على هذا المنبر جريئة وصريحة، لأننا لا نريد أن نخرج من هنا لنسمع القائلين بأن المجلس أدان شيخ الجامع الأزهر. هذا لا يكفيننا لأنكم سمعتم الأستاذ يوسف الجندى الذى مس الحقيقة ووصل فى بيانه إلى لبابها، فيجب أن نعلن بصراحة هذه الحقيقة وبدون مواربة لنذكر فى أى ظرف من الظروف صرفت هذه المبالغ، ولنعلم من الذى أوعز بصرفها بسرعة هى سرعة البرق. تكلم المتكلمون وقيل إن الحواشى أعلنت، والعادة أن الحواشى هى مصدر المصائب، أن إرادة سامية تتطلع إلى الخلافة. إننى أعلن ذلك وأتهم ما أقول والتبعة على من أعلن أن المبالغ التى صرفت فى سنتى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ كانت تصرف بواسطة إجراءات تخالف الإجراءات المتبعة فى وزارة الأوقاف. وفى ظروف مدهشة. وكانت تعقد من أجلها مجالس لإقرار الصرف، فى أى حق نأتى هنا ونصب جام سخطنا على الآلة المتحركة بواسطة غيرها فأرجو من حضراتكم أن تقدروا هذه الظروف ليمكنكم أن تعلموا ماهية الاستجواب. أخشى أن يقول الناس علينا فى الخارج أن المجلس انبرى لإدانة شيخ الجامع الأزهر وهم يعلمون أنه كان متحركاً بيد لن يستطيع المجلس الإشارة إليها، فهذا لا يتفق مع كرامة حضراتكم، إذ هذه الكرامة من أوجب الواجبات المحافظة عليها.

يا حضرات النواب: ماذا فعلتم مع الوزراء السابقين الذين ارتكبوا من المخالفات الدستورية ما علمتموه بعكم ألا دستور فى البلاد؟ عندما سئلتكم قئتم أنه لا قانون يمساعدا على إدانتهم. كذلك الحال مع شيخ الجامع الأزهر فإن قانون المعاهد الدينية الذى يخول المجلس حق الإشراف عليها لم يصدر إلا أخيراً فلا يليق مطلقاً أن نحصر الاتهام فى دائرة ضيقة، وأننى أذكر أنه عندما طرح هذا الاستجواب على المجلس قال عنه حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس أنه غير منتج. وأظن أن الظروف قد حققت نظريته، لأن حضرة صاحب المعالى وزير الأوقاف، وهو رجل قانونى، قال إنه لا يرى قانون مقاضاة شيخ الجامع الأزهر، ولا يليق بكرامة المجلس مقاضاته، فهناك يا حضرات النواب حسن نشأت باشا وغيره الذين أعدهم مسئولين عن هذه التصرفات، فأنقذوا كرامة المجلس.

مضبطة مجلس النواب
الجلسة الثانية والسعين ببرنامج ١٩٢٧/٥/١٩
مناقشة الاستجواب المقدم
من العضو محمد فكرى أباطة
لحضرة صاحب الدوة رئيس مجلس الوزراء

الرئيس: نص الاستجواب:

مرد المستر أوستن تشمبرلن وزير الخارجية عن سؤال وجهه إليه الكولونيل داي فى البرلمان الإنجليزى ليلة ٢ مايو ١٩٢٧ فذكر أن اللورد لويد احتج على الحكومة المصرية بسبب حادثة اعتداء وقعت على السيدات الأوروبيات وأن أحكام المصرية كانت خفيفة وغير رادعة. وأن الحكومة البريطانية توافق مندوبها على هذا الاحتجاج. وأن الحكومة المصرية لم ترد بعد على الاحتجاج المذكور.

هذه هى خلاصة الرد الرسمى كما جاءت الأنباء:

١ - فهل صحيح أن اللورد لويد احتج وما هو نص الاحتجاج؟

٢ - وهل ردت الحكومة المصرية أو لم ترد وفى كلتا الحالتين نود أن يعرف المجلس ماهية الرد؟

٣ - هل تقبل الحكومة احتجاجاً مثل هذا لا يمكن أن يعتبر إلا تدخلاً معيباً فى اختصاص القضاء المصرى؟

٤ - وما هى الإجراءات التى ستتخذها الحكومة لوضع حد للتحكك بالقضاء المصرى فى ظروف عدة أظهرها ما حدث بصدد حكم البراءة فى قضية الأستاذين على ماهر والنقراشى؟».

محمد فكرى أباطة افندى:

يا حضرات الزملاء.. أرجو أن تنظروا إلى هذا الاستجواب باعتبار أنه استجواب قومى ملك مشاع للمجلس وللحكومة معاً وللأحزاب جميعاً على اختلاف مبادئها لأن غايته إنما هى الدفاع عن كرامة القضاء وقدسينه.

ارتفعت من فوق منبر مجلس النواب البريطانى صيحة الاتهام الباطل فوجب أن يرتفع من هنا من فوق منبر مجلس النواب المصرى صوت الدفاع العادل القوى. لقد طفح الكيل يا حضرات الأعضاء.. وغلفلوا فى كل شيء وتدخلوا فى استقلال القضاء المعترف به من كل أمة متمدينة بأنه يجب أن يكون بعيداً كل البعد عن النعز واللمز والانتقاد. لم تتعفف الصحافة الإنجليزية ولا الممثل البريطانى ولا وزير خارجية بريطانيا عن أن يحملوا حملة شعواء على قضائنا المصرى.

حملة هى فى الواقع عبارة عن طبق مر فى قالب ملفوف.

فى سنة ١٩٢٤ سقطت وزارة العمال البريطانية لأنها اتهمت بأنها سعت لدى النائب العمومى البريطانى فى سحب قضية المستر كامل محرر جريدة الديلى وركز وقد ترتب على هذا أن خذلت تلك الوزارة فى مجلس النواب فسقطت وحل الملك المجلس وقامت حرب الانتخابات على قدم وساق بسبب هذه المسألة، أمة تتور الثورة من أجل القضاء والدفاع عن حرمة لماذا تكون أمة بلونين ووجهين تحرم هنا ما تحلله هناك؟ ولماذا بسطت هنا لسان القحة المدنس وبسطت هناك لسان الحق المبين. قد يقال: إن هذه إلا مذكرة قدمها اللورد لويد تضمنت اعتراضاً غير مصحوب بطلب. إن هى إلا ملاحظات ستسمعون حضراتكم نصها فى المذكرة إن سمحت الحكومة وسترون كيف يجرح نزع الشباب...

الرئيس: لا يجوز أن يلقى هنا كلام في الشخصيات. ويجب أن تتخير عباراتنا لمعانيها فلا يصح أن تقصر عنها ولا أن تزيد عليها.

محمد فكرى أباظة افتدى: سترون حضراتكم إلى أية غاية يرمى هذا التحكك الذى أراه تحككاً للقضاء المصرى. إتى أرجوكم أن تتذكروا وهذا يدخل حتماً ضمن شرح موضوع استجوابى. تتذكروا ونحن نستجوب الحكومة بتاريخ الاعتداء البريطانى على قضاتنا المصرى. تذكروا حادثة التفارقات وكيف هدد القاضى الإنجليزى زميليه المصرين فى قضية المرحوم الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد حتى إذا صدر الحكم بالبراءة عين أربعة من المستشارين الإنجليز. تذكروا فضيحة القاضى كيشو فى قضية زميلينا المحترمين البريئين ماهر والنقراشى.

تذكروا كيف لوثوا قاضيههم بدس سياستهم واعتدوا على سرية المداوات القضائية. فنوجى العالم المتمدين بأكبر مظهر من مظاهر الاعتداء على القضاء فى القرن العشرين. ما الذى حدث حتى قامت هذه القيامة؟ حدثت حادثة تعد من أحد النوبيين على سيدة أجنبية فى الإسكندرية فارتفع الضجيج والمجيج كأن تكلم الحوادث العاطفية يجب أن تكون احتكاراً للعالم المتمدين فقط. ليست المسألة مسألة أخلاق وإن كانت الصحف الإنجليزية قد طعنت فى أخلاق المصرين وتسلب ذلكم الطعن إلى مجلس النواب البريطانى. فمن واجبنا أن نقول: إنه إن حدثت بعض حوادث شاذة فليس هذا بمعجيب قياساً على ما يحدث فى العالم المتمدين.

تذكروا حضراتكم حوادث (لندو الفرنسى) هاتك أعراض الخمسين، وسافك دماء الخمسين، وسالب أموال الخمسين، لا أظنه أكثر مدنية من ذلكم النوبى. وتذكروا الوحش الألمانى الذى هتك أعراض النساء وأكل لحومهن.

وتذكروا حادثة المجرم (جبرومول) الذى هتك عرض أربع فتيات إلى آخر ما هنالك من الفضائح. وتذكرون أيضاً سلسلة الفضائح المتلاحمة التى تحدث فى كل أمة متمدينة وتشرها جريدة «نيوز اف ذى ورلد» لذا كان استغلال بعض الحوادث التى ارتكبتها بعض النوبيين من الطبقة الثالثة هو استغلال ظالم كل الظلم.. تصدر حملة الطعن على القضاء المصرى صاحب المقام الجليل اللورد لويد فقدم مذكرة قال فيها: «إن أحكام القضاء المصرى فى هذه القضايا أحكام خفيفة غير رادعة ثم أشار من طرف خفى - وهذه هى النقطة التى أريد أن ألفت مظر حضراتكم إليها - بأن هذه الأحكام الخفيفة جاءت وطرات بعد خروج المستشارين الإنجليز من القضاء المصرى. معنى هذا يا حضرات الأعضاء كما أرى أنه يريد أن يقول إن العدالة انمحبت من القضاء المصرى بعد انسحاب القضاة الإنجليز منه. وأن القضاة المصرين يمالئون الأهلين، هذا هو موضوع الاستجواب من الأكاذيب والوقاحة من الجرائد الإنجليزية ثم يقوم السير «تشمبرلن» فى مجلس النواب فى جلسة ٢ مايو الجارى فيقر اللورد لويد على أن الأحكام خفيفة وغير رادعة ويطلب من الحكومة المصرية المبادرة بالرد. لا أفهم كيف يعترض على أحكام صدرت فى دولة يعتبرونها مستقلة. ومن الغريب أن هذه الأحكام صدرت فى حوادث لم يدرسوا تفاصيلها. ولم يشاهدوا ظروفها مع أن تقدير العقوبة هو وليد الظروف وليد التدقيق وليد المشاهدات الحية فى جلسة المحاكمة. يا حضرات النواب، إن أمة القضاء تعترض على أحكام قضائية صدرت فى أمة أخرى. ونحن كم شهدنا مصارع أبنائنا ثم سمعنا أحكام البراءة تترى فلم نحرك ساكناً ولم نقم بأى اعتراض إجلاًلنا لقدس القضاء الشان.

هدر دم المرحوم الدكتور عبدالمجيد ويرثت القاتلة فما اعترضت صحافتنا وسكن الرصاص فى صدر

المرحوم على فهمى كامل فصدر الحكم بالبراءة من المحكمة الإنكليزية وارتفعت قامة المجرمة فذهلنا وأسدل الستار دون أن نبدى أى اعتراض أو نقيم ضجة بسبب هذا الحكم.

وفى ١١ ديسمبر ١٩٢٦ دهمت سيارة الكابتن «بيلى» شاباً من شباننا الناهض ألا وهو المرحوم محسن فتحى فكان حكم المحكمة الإنكليزية ما يأتى:

«أظهر الكابتن (بيلى) إهمالاً عظيمًا جداً يستحق عليه التعنيف والتأنيب الشديدين. ولكنه لم يرتكب جريمة قط، فشكرنا للمحكمة عطفها على القتل وتأييدها للكابتن (بيلى) وشكرناها لسحبها رخصة القيادة منه مقابل الدم العزيز الذى هدر. وعلى قيد خطوات من مكتبى بمدينة الزقازيق حدث حادث تبلس.

جاء أحد الرعايا البريطانيين وطلب إلى السيد أحمد خلف أن يقابل مخدومه الدكتور. فقال له الوقت وقت عمل فأحضر لمقابلته عصر ذلك اليوم، ما كان الرد عليه إلا أن أغمد سكيناً حادة فى صدره. فدوت جوانب قاعة القنصلية بحكم براءة الجانى ولم يجف دم القتل بعد.

حصل كل هذا فما سمعنا ضجة حول هذه الأحكام وما حملت الصحف المصرية المهذبة التى تعرف واجبها ولا احتجت حكومتنا على هذه الفعلة.

لا نفعل هذا لأننا نرى بأنفسنا أن نتحط إلى حضيضهم لهذا حملنا نفوس الصرعى من أبنائنا ووقفنا صامتين. أريد أن أختم استجوابى بتبيان الفرض الذى يرمون إليه وأرجو حضراتكم أن تسيبنوا جيداً ما أقول:

أشارت المذكورة التى قدمها اللورد لويد إلى أن هذه الأحكام الطارئة الخفيفة فى نظره إنما جاءت معاصرة لخروج القضاة الإنكليز. لا أفهم أن يلقي الكلام عبثاً، بل أفهم أنه يتهم القضاء المصرى بممالة المجرمين وأفهم أيضاً من هذا أن يمهد إلى طلب جديد وهو عودة المستشارين الإنكليز إلى القضاء. إنهم يعلمون أن مجلس النواب والأمة يتنان من نير الامتيازات الأجنبية، وقد سمعتم اليوم وعداً من الحكومة بأنها ستسعى لدى الدول لإلغائها. ويعلمون أيضاً أنه قامت ضجة حول الامتيازات القضائية فهم يريدون أن يضعوا العقبة فى الطريق من الآن بتلويت سمعة القضاء المصرى أمام العالم حتى ترفض الدول إلغاء هذه الامتيازات. ومن الغريب أن اللورد لويد فى مذكرته يحتج باسم الأجانب بدعوى الدفاع عنهم كأنه يريد أن يثبت أن له الحق فى الإشراف على مصالحهم علاوة على ما له من حق الدفاع عن حقوق الجالية البريطانية، والذى يؤيد هذا أننا قرأنا فى الجرائد أن الاتحاد البريطانى يجتمع يومياً للبحث فى مسألة إلغاء الامتيازات فى مصر. فالمسألة يا حضرات النواب خطيرة جداً وما هذا الشكل الذى يتقدم له اللورد لويد إلا شكلاً ظاهرياً يخفى وراءه ذلكم الفرض الخطير، بل المؤامرة على إفساد المسعى لإلغاء هذه الامتيازات.

إننى أعتقد أن حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة سيبرد بروح هذا الاستجواب لأنه كما قدمت استجواب قومى. فأريد أن تعلم الحكومة أن الأدلة على سياسة حسن التفاهم أصبحت من جانب الإنكليز - وإن كانت من أول الأمر - واهية ومعكوسة. وأن المجلس والحكومة مكلفان بإنقاذ سمعة البلاد والدفاع عن قدس القضاء المصرى.

وخير للحكومة أن تحل سياسة حسن التفاهم بينها وبين المجلس قبل أن تكون بينها وبين الإنكليز. وفقنا الله جميعاً لخدمة البلاد.

مضبطة مجلس النواب

الجلسة العادية والثلاثون بتاريخ ١٤/٥/١٩٤٦

مناقشة الاستجواب المقدم

من العضو محمد فكرى أباطة

لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

حضرات الزملاء المحترمين:

هذه المناقشة التي فكرت فيها أنا وحضرات الزملاء الموقعين معى على طلب عرض موضوع فلسطين للمناقشة - هذه المناقشة ليست - بطبيعتها اتهامًا للحكومة لأنه ما من مصرى يفكر فى إتهام حكومة ما بالتقصير فيما يجب عليها نحو فلسطين، وما من حكومة مصرية تولت الحكم إلا قامت بواجبها نحو فلسطين.

فمصر - شعبًا وملكًا وحكومة - أدت واجبها تمام الأداء. وأعتقد أن الحكومة القائمة أدت - وستؤدى - واجبها، وذلك لأن كل حكومة عربية لا تستطيع أن تبقى فى منصبها يوماً واحداً إذا هى قصرت فيما يجب نحو فلسطين.

إنما الذى دعا إلى طرح موضوع فلسطين للمناقشة فكرة تركز على دعامتين:

الأولى - أن تبادل الرأي مع الحكومة، فنعرف ما عندها من آراء وما رسمته وما قدرته.

والثانية - أن يسمع العالم رأى مجلس النواب المصرى.

قرأتم حضراتكم ما دار حول تقرير لجنة التحقيق التى ألقتها الحكومتان الأمريكية والإنجليزية. والذى يلاحظ أنها من أول خطوة كانت متسارعة فى تصرفاتها وإجراءاتها. كما كانت أبحاثها سطحية فلما صدر التقرير أحدث رجة فى العالم كله، لا فى العالم العربى وحده، لأنه تعرض لمسائل فى غاية الخطورة، وحسمها حسماً يدل على أن اللجنة لم تتحرر الواقع ولا التاريخ ولا النعمة. فقد نفى التقرير نفيًا باتًا عروبة فلسطين، ولم تكن عند اللجنة الشجاعة الكافية لكى تضقى على عرب فلسطين. أى لون من ألوان الجنسية؛ إذ قررت أن فلسطين غير عربية وغير صهيونية.

ثم أشارت اللجنة بإلغاء الكتاب الأبيض، وهو عهد على الإنجليز قبله الحرب أو بعضهم على مضض، وحددت فيه خطط الحكومة الإنجليزية نحو الهجرة، وتحو أداة الحكم فى فلسطين.

هذه اللجنة ترى إلغاء هذا الكتاب ونسفه نسفًا، كما أن هذا التقرير أباح الهجرة لمائة ألف يهودى، وأراد فوق هذا مزج مشكلة يهودى أوروبا بفلسطين وخلط المشكلة العالمية الخاصة باليهود ومعاملاتهم بقضية فلسطين، مع أنه لا علاقة - البتة - بين الوضع الفلسطينى وبين مشكلة يهود العالم فى أوروبا وغيرها. ولو أن الدول كانت مخلصه فى مسألة اليهود عامة من الناحية العلمية، لكان فى وسعها أن تجد حلولاً، وألا تحصر هذا العدد الهائل وتتكلف وتتصنع - رغم أنف الطبيعة - أن تحصره فى الدائرة الضيقة بفلسطين، وإنما كان يصح أن تكون لدى اللجنة الشجاعة الكافية لكى تقول لبريطانيا وأمريكا: عندكما بلاد واسعة يستطيع أن يرحل إليها اليهود، كأستراليا، فإن بها مساحات كبيرة غير معمورة، أو روسيا، فإن فيها فيافى واسعة يستطيع أن يأوى إليها عدد كبير من اليهود وأمريكا نفسها

لا تزال في حاجة إلى ٨٠ مليون نسمة، زيادة على عدد سكانها، كذا كندا وغيرها، كل هذا لا يمكنهم فيه، إنما فكرة التحدي تنصب دائماً على فلسطين.

كذلك اقترح التقرير استمرار الوصاية على فلسطين، مع أن عهد جامعة الدول العربية يهدف إلى اعتبارها وطناً عربياً مستقلاً.

لهذا رأيت أنا وزملائي أن نعرض هذا الموضوع على حضراتكم، لأنه لا يجرى بنا أن نسكت على هذه الحال، وعلى الحكومة أن تسمعنا رأيها الذي يجب أن يندفع قوياً في هذا الظرف الذي نحن فيه، وعلينا أن نسمع أمريكا وإنجلترا صوتنا مدوياً.

أما فيما يتعلق فأمرها عجب، تزعمت الدول العظمى وتصدرت للزعامة العالمية في هذه الحرب بفضل مواردها وقوتها ونشاطها، ثم تريد أن تقف موقفاً سلبياً فرئيسها مستر ترومان يعلن أنه يجب قبول مائة ألف يهودي قبل أن تضع اللجنة تقريرها.

وترفض أمريكا أن تساهم بشكل عملي في الحلول، لأنها بين نارين نار الضغط الصهيوني لسيطرة الصهيونيين على ناصية المال والأعمال والصحافة وأداة الحكم في أمريكا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فالأمريكا مصالح بترولية وزيتية في البلاد العربية، فهي لهذا تتصدق بالعظائم، ولا تريد أن تدلى بحل عملي، على أنه كان من واجب الزعيم الذي حياه الله كل هذه النعم أن يكون إيجابياً لا سلبياً.

الخطأ الأساسي فيما ذهبت إليه هذه اللجنة هو أن إنجلترا وأمريكا اعتقدتا أن مسألة فلسطين إنجليزية أمريكية فقط، وفاتهما أنها مسألة عمومية قبل كل شيء، ولا أقول إن الجامعة العربية هي صاحبة الرأي الأول والأخير في مسألة فلسطين، لأنه لا يمكن هذه الجامعة أن تثبت وجودها وتبرز كيانها إلا إذا كانت لها الكلمة العليا في هذه المسألة.

فقضية فلسطين وثيقة الصلة بالأمن العالمي وهي لا تخص إنجلترا وأمريكا وحدهما كما جاء بالتقرير، بل تخص العالم كله وفي مقدمته جامعة الدول العربية.

وقد كان التقرير لطمه لإنجلترا، لأنه طعننا في صميم إدارتها، وهي بعد كل ذلك وقفت موقف التردد وأبت أن تثبت في الموضوع، لرغبتها في مودة الولايات المتحدة حتى تساعدنا بالمال والرجال، والتزمت أمريكا بجانب إساءة النصح والعظائم، ولم تتقدم بحل عملي.

هذا هو ملخص التقرير وموقف إنجلترا وأمريكا.

الحكومة المصرية لها مندوبون سيحضرون مجلس جامعة الدول العربية ويتطلب الأمر أن يكون لكل حكومة سياسة مرسومة. فإذا كانت هذه السياسة لم تتضح لنا بعد، فهل لنا أن نتقدم لكي نسمع رأي الحكومة وهذه السياسة؟ خصوصاً أن الحكومات العربية الأخرى وبعض البرلمانات قد بادرت فأسرعت بإرسال المذكرات والاحتجاجات على تقرير اللجنة، وظهر رأيها فيه بشكل واضح فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

فالنقطة التي أريد أن أوجه النظر إليها هي أن المسألة الفلسطينية لا تثير كل مصري لأنها وطن عربي، بل لأن الدول الأخرى تكرمت فبإيعتنا بزعامة الدول العربية. فمن واجبنا أن نكون في أول الصفوف، وإنى أعتقد أن لقضية فلسطين مساساً بكل جلاء واستقلال في البلاد العربية.

فلو نجح الصهيونية في تحقيق النتيجة التي وصل إليها هذا التقرير لكانت كارثة لا على فلسطين

وحدها وإنما على استقلال كل بلد عربي. لأن معنى وجود هذه الدولة غير العربية. أو غير المسلم بأنها عربية في جسم الجامعة العربية، معناه أنه سم صهيوني في جسم سليم يتسرب ويتقوى بالمال فيهدد كل وطن يجاوره. ولو كان في الوقت طمع لبسطت أمام حضراتكم التقارير الاقتصادية الفنية التي تدل على أن تأسيس الشركات في فلسطين، وإنشاء المصانع بها - لا يقصد بهما فلسطين وحدها - وإنما يراد أن تتدلع شرقاً إلى العراق والبلاد المجاورة، وغرباً إلى مصر. مما يوضح أن لها سياسة مرسومة تهدد كل وطن عربي في استقلاله.

فالمسألة الفلسطينية مسألة مهمة، لا من ناحية أنها مسألة وطنية داخلية بالنسبة لكل عربي. فهل لنا أن نقترح على الحكومة أن تكون أولاً، حاسمة في رفض هذا التقرير من أساسه.

ثانياً - أن تعتبر المسألة الفلسطينية مسألة يجب أن يؤخذ رأي العرب فيها مثل غيرهم.

ثالثاً - أن يكون الأساس هو استقلال فلسطين. وإذا كان الأمر يستدعي بعض الإشراف لوقت ما، فالجامعة العربية هي أولى من غيرها بحكم الجنس واللغة والدين والمواقع الجغرافية. كما هو أساس ميثاق الأمم المتحدة المرتبطة بميثاق سان فرانسيسكو.

وقد أثبتت التجارب أن انتداب إنجلترا في هذه البلاد قد فشل فشلاً ذريعاً، لا برأينا نحن فقط، وإنما برأى واضعي التقرير الذين لطموا السياسة البريطانية لطمة قاسية فيما يتعلق بأسلوبها وعجزها التام عن إدارة فلسطين. ولقد فكر بعض الزعماء المسئولين، بل جاء على ألسنة الرجال الحكوميين في بعض البلاد العربية وبعض الوزراء الذين يمثلون حكومات عربية، أنه إذا استدعي الأمر أن يقابل العنف بالعنف، فالدول العربية يجب أن تستعد لهذا، لأنه إذا استفحل أمر الجيش الصهيوني في فلسطين، فقد يهدد العرب فيها وفي البلاد المجاورة لها.

ولذلك يجب أن تشارك الحكومات العربية في تأليف جيش عربي عام يكون مستعداً لأول وهلة، لأن العنف لا يمكن أن يواجه إلا بالعنف كما فكروا في أنه إذا أصرت أمريكا على قبول التقرير وضعفت إنجلترا. ثم قبلت التقرير، فإنه يجب ألا تخرج السياسة التي ترسم عن سياسة عدم التعاون والموقف السلبي ضد أمريكا وإنجلترا اللتين لهما مصالح في الشرق العربي. فإذا استقر رأينا على أن المسألة الفلسطينية خطيرة، لا بالنسبة لفلسطين وحدها، بل بالنسبة لكل بلد عربي، فإن حكومات الدول العربية تؤيدها شعوبها، يجب أن تقف موقفاً حاسماً وأن تتخذ بحزم سياسة الموقف السلبي وعدم التعاون مع كلتا الدولتين.

هذا كل ما خطر لنا. نطرحه لكي تسمعه الحكومة، ونحن نعلم أنها تؤدي واجبها. ولكن نريد أن نسمع منها رأياً صريحاً فيما يتعلق بهذا التقرير.

وإذا كان لنا أن نقول كلمة في النهاية، فهي أنه مع الأسف الشديد إذا كان هتلر قد مات فقد يمث ألف هتلر، وتلك المبادئ التي كان ينادي بها في أيام الحرب السوداء قد أنكرتها هذه الدول وأصبحت تهدد الشعوب الضعيفة. ولا يمكن الشرق العربي ولا الجامعة العربية ولا الشعوب العربية أن تقبل هذا بحال.